﴿ أُولًا: الإجماع ﴾

- ﴿ الإجماع في العقائد يعني أن أهل السنة والجماعة تتابعوا على ذكر الأحل المجمع عليه بدون خلاف ببنهم.
 - الكثيرة في هذا الأجماع هو ورود النصوص الكثيرة في هذا الأحل وعدم وجود ما يعارضها من أدلة تنسخ هذا الأحل.
- كُ كثرة العلماء الناقلين للإجماع على أحل من أحول أهل السنة والجماعة يدل على قوته فضلاً عن إنعقاده وثبوته.

﴿ تَانِياً : النَّافِ ﴾

- ﴿ وجود المذالف لأحل من أحول أهل السنة والجماعة لا يعتبر مانعاً من حكاية الإجماع في هذا الأحل]
 - ك فلا يقال : إن المسألة ليس عليما إجماع بل فيما خلاف وذلك لوجود مخالف في هذا الأصل .
 - ولا يقال : إن السلف لهم في هذا الأحل مذهبان مختلفان .
- بل يقال :إن رأي المخالف من السلف رأي خاطئ في هذا الأحل المجمع عليه فرأيه غير معتبر ؛
 لأنه قد خالف الدليل من ناحية ولأن جمهور أهل السنة والجماعة على خلاف هذا الرأي من ناحية .
- ك من تأول من السلغم تأولاً خاطئاً لأحل مجمع عليه فقد خالغم الدليل الواضع البين المتواتر ولا يعتبر برأيه في هذا الأحل { وإن كان مجتمداً مأجوراً على إجتماده } .
- 🗘 العبرة بما دلت عليه الأدلة لا باجتماد خاطئ لبعض أئمة الملة ، فإن الحق يعرف بدلائله لا بقائله .

﴿ وَالنَّهُ : الْإِنْكَارِ ﴾

المنكر للإجماع في أحد أحول أهل السنة والجماعة إما أن يكون جاهلاً بمنهج السلغم أو كاذباً على السلغم.

﴿ وابعاً : مسألة الخدوج

الخروج على أئمة الجور من المسلمين كان فيه خلاف عند بعض التابعين ، لكن ذلك الخلاف و قبل أن تقرَّ عَقائد أهل السنة والجماعة ، ولما بينت العقائد وقررت وأوضعما الأئمة وتتبعوا فيما الأدلة ، أجمع الأئمة على حرمته وتتابعوا على ذلك حون خلاف بينمو .